جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

الإرهاب .. والعولمة

مواجهة الإعلام العربي للإرهاب في عصر العولمة

أ.د. أحمد الشاعر باسردة

٢٠٠٢م

الإرهاب .. والعولمة
مواجهة الإعلام العربي للإرهاب في عصر العولمة

أ.د. أحمد الشاعر باسردة

الإرهـــــاب ..والعولمة

مواجهة الإعلام العربي للإرهاب في عصر العولمة

يشهد العالم اليوم اندماجاً اقتصاديا وانطلاق سرعة الوصول إلى الأسواق مع التركيز على دور الدولة في تنمية الأنشطة الداعمة للاقتصاد مثل التعليم والصحة انتشار التكنولوجيا المتقدمة وهذه العمليات جعلت العالم يعيش متسارعا في معدلات انتقال السلع والخدمات عبر الحدود وأزالة الحواجز الجمركية وغيرها .

وأصبح من المتداول الإشارة إلى مجمل هذه العناصر بالعولمة والواقع تنطوي هذه الظاهرة في جوها الاقتصادي كما في إطارها الفكري على انعكاسات تحت العملية الإعلامية والاتصالية . وخاصة ما ترتب منها على حرية الوصول إلى الأسواق وانتشار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المتقدمة ، وهناك في الواقع العديد من التعريفات للعولمة باختلاف المدارس الفكرية في العالم .

فيعرفها د . شومان يستخدم مفهوم العولمة (Globalization) على نطاق واسع ومحاولة تحليل التحولات المتسارعة في العالم ورصد آثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ورغم الاستخدام الواسع لمفهوم العولمة فإن ثمة محاولات كثيرة ومتعددة لتحديد المقصود بالعولمة . وتحديد أبعادها ومناقشة آثارها وإشكالياتها ونلاحظ أن هذه المحاولات لتحديد مفهوم العولمة ، تتطابق مع مفهوم العملية أو العمليات المستمرة على أكثر من صعيد ويتسع في أحيان أخرى حتى يحتوي كل شيء تقريباً[1] .

ويحدد السيد ياسين محاولات تعريف العولمة باعتبارها حقبة تاريخية

تتجلى فيها ظواهر اقتصادية أو انتصار للقيم الأمريكية العولمة باعتبارها ثورة اجتماعية وتكنولوجية وفكرية تسيطر عليها القيم الأمريكية فالعولمة علمية كلية مندمجة الأبعاد والآليات السياسية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية الإعلامية، ومن الصعب تناول العولمة من منظور تاريخي أو اقتصادي فقط. فثمة تداخل وترابط بين كل هذه الأبعاد بالرغم من أن البعد الاقتصادي يعطي الأهمية الأولى في تلك المفاهيم. وفي إطار تحديد مفهوم البعد الاقتصادي في إطار اختزال العولمة فيما يصرف أحياناً برسملة العالم فإنه يجري تناول عمليات وآليات عولمة الإعلام والإتصالات بوصفها أما قطاعا متناميا في الاقتصاد المكيف في إطار العولمة أو من وسائل قوى السوق والشركات متعددة الجنسية في دمج السوق والترويج للإستهلاك.

وترى د. عواطف عبد الرحمن أن مصطلح العولمة اتسم برؤيتين . . رؤية تقليدية ترى أن المصطلح يشير إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد عمقاً من خلال تحرير التجارة الدولية وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال وتيارات هجرة العمالة عبر الحدود وانتشار واستخدام التكنولوجيا وشبكات المعلومات والتيارات الثقافية العابرة للحدود. بالإضافة إلى سياسة الخصخصة ويؤرخ الاقتصاديون الذين يبحثون لهذا التيار لبداية ظهور العولمة عقب انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية وتحول العديد من الدول النامية إلى التحرر الاقتصادي والانفتاح على العالم بأسره. فضلاً عن اتجاه اقتصاديات التكتل الشيوعي السابق إلى التحرر والدخول تدريجياً في نطاق الاقتصادي العالمي. الأمر الذي ظهر معه بوضوح أن هذه التحولات تستهدف قلب نظام اجتماعي واحد في العالم كله حيث تتبادل كل أجزاء العالم الاعتماد بعضها على بعض فيما يتعلق بكل من الخامات والسلع

المصنعة والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة الفنية فلا قيمة لرؤوس الأموال دون استثمارات وخبرة متطورة وعالية لا قديمة للسلع دون أسواق للاستهلاك.

ويرى هؤلاء الاقتصاديون أن الشركات المتعددة الجنسية قد لعبت دوراً حاسما في تفعيل الأبعاد الاقتصادية والمعلوماتية للعولمة حيث أدى تعمق العولمة إلى التوسع في أنشطتها في الاستثمار والإنتاج والنقل والتوزيع وتشغيل العمالة والمضاربة على مختلف أنواع وأشكال الثروة والبحث العلمي والتأثير السياسي والمعلوماتي والثقافي.

أما الرؤية الثانية فهي تتميز بالطابع النقدي والتاريخي، يرى أصحابه أن العولمة ليست ظاهرة جديدة وأنها بدأت منذ القرن السابع عشر أو قبله بقليل مع بدء عملية الاستعمار الغربي فالتاريخ الاقتصادي للعالم هو تاريخ توسيع الأسواق ورفع الحدود والحواجز والثورة الصناعية بشكلها التقليدي كما ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر من إنجلترا ثم انتشرت في أوربا في العقود التالية.

ثم بدأت هذه الثورة تدخل مرحلة جديدة في مسيرة التطور التكنولوجي اعتبارا من ستينات القرن العشرين حيث انتقل مركز الثقل في الثورة التكنولوجية إلى مجال المعلومات ثم الاتصالات ولم يعد الأمر متعلقاً فقط بإنتاج المزيد من السلع والأشياء بل أصبح الأمر متعلقاً أيضاً بتداول المعلومات ومعالجتها ونقلها والانتقال من اقتصاد السلع العينية إلى اقتصاديات المعلومات[٢].

والواقع لقد جاءت ثورة المعلومات كي تضيف إلى عقل الإنسان قدرات هائلة وإضافية ومع استمرار التطور التكنولوجي تضاءل هذا الدور، وأصبحت

المعرفة العلمية والتنظيمية هي المكون الرئيس للثورة العلمية والتكنولوجية فأعلى عناصر الإنتاج وأقدرها هي الاختراع وأساليب البحث والتطورات.

بل لم يقتصر الأمر على انتقال الأموال والسلع من خلال التعامل في هذه الأسواق المجازية للأدوات والعقود بل أصبح الدور الرئيس لثورة المعلومات هي نقل الأفكار والمذاهب وصورة الحياة وأنماطها إلى مختلف أنحاء العالم في زمن قياسي ونفقات ضئيلة.

وفي هذا السياق يأتي مفهوم العولمة كظاهرة لم يكتمل بعد ملامحها وقسماتها، بل هي عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة، لذلك تعددت المحاولات الجادة من جانب علماء السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة والإعلام سعيا لصياغة تعريف شامل للعولمة وبناء تصور نظري شمولي كتفسير كثير من المحاولات والظواهر الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تزخر بها المجتمعات الصناعية في الشمال وسواها في مجتمعات الجنوب مهد الحضارات القديمة وإذا كان علماء الاقتصاد قد نجحوا في توصيف ظاهرة العولمة وارتباطها بنمو الرأسمالية الصناعية وتطور أشكالها وأنماطها طبقاً لدرجة تطور الرأسمالية الصناعية العالمية كما قدموا تحليلات متعمقة حول أيديولوجية السوق ودور الشركات المتعددة الجنسية كآليات فعالة لتعميق وتفعيل فكرة العولمة على مستوى الكرة الأرضية وهنا تبرز أمامنا مجموعة من التعريفات التي قدمها الباحثون في مجال العلم الاجتماعي والثقافي عن العولمة.

ونلاحظ أنها تنطلق من منظور فكري متقارب تمثل لحظة التتويج الكبرى للنظام الرأسمالي على المستوى الكوني وأنها تجسد الدرجات العليا في علاقات الهيمنة للإمبريالية الأمريكية[٣].

ونجد أن البعض يفرق بين العولمة والعالمية مؤكداً بأن العولمة احتواء للعالم وفعل إرادي يهدف اختراق الآخر، ولذلك تعد العولمة أداة الاختراق للآخر وسيلة خصوصية الثقافة بينما تعد العالمية انفتاحاً على ما هو كوني وعالمي يهدف في الأخير إغناء للهوية الثقافية. والاختراق الثقافة الذي تمارسه العولمة يهدف إلى إلغاء الصراع الأيديولوجي والحلول محله من خلال محاولة السيطرة على الإدراك عبر الصورة السمعية والبصرية التي تسعى إلى تهميش الوعي وجعله يرتبط بما يجري على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامي قيد الإدراك ومستفز للعواطف وحاجب للعمل[٤].

وتستهدف ثقافة الاختراق تنميط الذوق وتوليه السلوك وتكريس نوع معين من الاستهلاك لأنواع معينة من السلع والمعرفة الثقافية تتسم جميعها بالضحالة والسطحية والإثارة وينظر بعض علماء الاجتماع السياسي إلى العولمة باعتبارها تطوراً كيفياً في تاريخ النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأنها تستعين بوسائل جديدة للسيطرة تتصدرها الشركات العابرة للقوميات والتي تشكل خط الاختراق الأول للحدود الاقتصادية والسياسية أي حدود الدول القومية المرتبطة بالسوق العالمية أو وسائل الإعلام وشبكات المعلومات فهي تشكل خط الاختراق الثاني للحدود الاجتماعية والثقافية ويستكمل علماء الثقافة هذا التعريف للعولمة بالتأكيد على أن الثقافة بوصفها منتجاً اجتماعياً قد أصبحت جزءا من العملية الاقتصادية التجارية الجديدة أسوة بغيرها من السلع المنتجات المادية التي تحررت من القيود الجمركية وأصبحت قابلة للتداول على أوسع نطاق في السوق العالمية. وتخضع لنفس الإجراءات والأحكام المفروضة على سواها في السلع المادية غير أن مجال المنافسة في تسويق هذه السلع أصبح محدوداً

للغاية وغير متاح إلا للقوى الرئيسة المسيطرة على ثورة الاتصال وتكنولوجيا صناعية المعلومات وتشكيل العقول وأنماط التقاليد والسلوك الأمر الذي يشير إلى التبادل الثقافي العالمي الجاري حالياً في ركاب التجارة الحرة.

مفهوم العولمة الإعلامية

كثر الحديث حول الإعلام والعولمة ودور الصور والمضامين والرموز العابرة للقوميات عبر وسائل الإعلام والمعلومات في الترويج للعولمة، توحيد العالم فإنه لم يظهر سوى محاولات قليلة ولكنها جادة لتحديد مفهوم عولمة الإعلام والمتابع لهذه المحاولات يلاحظ أنها اتسمت بالاستقطاب الحاد بين تيارين الأول : يؤيد بحماسة وبدون تحفظ عولمة الإعلام ويبرز إيجابياتها باعتبارها تدعم التدفق الحر للمعلومات وحق الاتصال ويؤكد للجمهور فرصا غير محدودة لحرية الاختيار بين وسائل الإعلام والمعلومات.

وفي هذا الإطار يؤكد د. محمد شومان بأن هناك أصواتاً ظهرت مختلفة في المداخل والرؤى العامة فهناك أصحاب المدخل التكنولوجي المتسارع والمستمر في مجال الإعالام والاتصال يحدث نقلات ثورية في بعدي المكان والزمان وما يرتبط بهما من خبرات اجتماعية فضلاً عن التمهيد إلى وعي جديد والفصل بين الحدود الجغرافية والهوية[٥].

وهناك أصحاب مدخل ما بعد الحداثة ولعل أشهرهم انطوني جيد نز (Antony Cednis) الذي يرى أن ما بعد الحداثة هي نسخة راديكالية من الحداثة كما أن بينها وبين العولمة علاقة حميمة، فالعولمة هي توسيع للحداثة في نطاق المجتمع إلى نطاق العالم ويعرف جيد نز العولمة بأنها تكثيف للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم بطرق تجعل الأحداث المحلية تتشكل بفعل الأحداث التي تقع على مسافة بعيدة والعكس صحيح[٦].

وفي هذا السياق ناقش جيد نز عولمة وسائل الإعلام (Medid Globalization) على أنها ضغط للزمان والمكان، وهي سمة رئيسة في العالم المعاصر وأشار إلى أن عولمة الإعلام هي الامتداد والتوسع في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه وذلك كنوع في التوسع الثقافي وأكد جيدنز على أن وسائل الإتصال التكنولوجية الجديدة جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية والتقليل من مشاعر الانتساب أو الانتماء إلى مكان محدد وشدد جيدنز على أهميةدور وسائل الإعلام في خلق وتضخيم الحقائق اعتماداً على الصور والرموز.

بالاضافة إلى إسهامات جيدنز هناك مدخل دعاة الليبرالية الجديدة الذي يركز في تعريف العولمة على أنها مزيد من التركيز في ملكية وسائل الإعلام والتكنولوجيا الجديدة وتخفيف القيود ومن شأن هذا وذلك خلق فرص جديدة أمام المستهلكين وتخفيض تكلفة التكنولوجيا، وخلق فرص جديدة للعمل فالتنافس سيصبح من مصلحة المستهلك جمهور المتلقين وخلق فرص جديدة للعمل فالتنافس سيصبح من مصلحة المستهلك جمهور المتلقين في ظل استمرار الصراع بين الرأسمالية العالمية والدول القومية في مجال الثقافة والإعلام(٧).

أما التيار الثاني : فيعارض عولمة الإعلام بشدة ويرفض ما يقال عن إيجابياتها وينظر إليها باعتبارها نعياً للتعددية الثقافية وبروز قيم الربح والخسارة وآليات السوق في مجال الإعلام والاتصال والمعلومات. علاوة على الاعتداء على حرية وسائل الإعلام والحق في الاتصال وتقويض سلطة الدولة لصالح الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات، ويندرج في إطار هذا التيار ممثلون لمواقف واتجاهات عديدة أبرزهم ممثلو النموذج النقدي ولعل أشهرهم هو برت تسيلر صاحب المساهمات المتميزة عن الإمبريالية الثقافية.

حيث يعرف عولمة الإعلام بأنها تركيز وسائل الإعلام كحاضر للاستهلاك في النطاق العالمي ويؤكد تسيلر على أن أسلوب الإعلان الغربي ومضمون الإعلام يدفع إلى التوسع العالمي لثقافة الإستهلاك عبر إدخال قيم أجنبية تطمس أو تزيل الهويات القومية أو الوطنية .

ويرى آخرون بأن عولمة الإعلام هي الزيادة الضخمة في الإعلان وخاصة الإعلان عن السلع الأجنبية والتركيز في ملكية وسائل الإعلام الدولية وبالتالي انخفاض التنوع والمعلومات مقابل الزيادة في التوجه للمعلن وأن العولمة هي التوسع في التعدي على القوميات من خلال شركات عملاقة شاملة ومستبدة يحركها أولاً الاهتمام بالربح وتشكيل الجمهور وفق نمط خاص بحيث يدخل الجمهور أسلوب حياة قائماً على حاجات مصطنعة مع تجزئة الجمهور، وفصل كل فرد عن الآخر بحيث لا يدخل الجمهور الساحة السياسية ويزعج أو يهدد نظام القوى أو السيطرة في المجتمع[٨] .

وفي هذا السياق تحدد مجموعة من العوامل لإبعاد عولمة الإعلام تندرج فيما يلي :

أولاً : التكامل والاندماج بين وسائل الإعلام الجماهيري وتكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات فمع تطور الحاسبات وشبكات الهاتف وشبكات المعلومات واستخدام تكنولوجيا البث الفضائي ظهرت تكنولوجيا الاتصال متعددة الوسائل (Mltimedia) .

وتكنولوجيا الاتصال التفاعلي بتطبيقاتها المختلفة ولعل أشهرها حالياً شبكة الإنترنت (Internet) يبلغ عدد الذين يستخدمونها بانتظام أكثر من (١٥٠) مليون شخص يزداد عددهم بنسبة (١١٪) شهرياً على الأقل، وبدأ استخدام البث الفضائي التلفزيوني الرقمي ودمج

التلفزيون مع تكنولوجيا الحاسبات ومن المتوقع استخدام التلفزيون في التجول عبر الإنترنت علاوة على استخدام التلفزيون التفاعلي.

وتتشابه وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات مع وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية إلا أنها تتميز بالتفاعلية واللاجماهيرية وقابلية الترك أو الحركية وقابلية التحريك والتوصل، الشيوع والعولمة، وبصفة عامة فأن تكامل واندماج وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات يحدث تحولات هيكلية في بنية العمليات الإتصالية ونتيجة للمعلنيين إمكانيات غير محددة للاختبار والتعامل الحر مع القائمين بالاتصال وتبادل الأدوار الإتصالية وكسر مركزية الاتصال فضلا عن تعظيم استخدامات وسائل الإعلام والإتصال في التسويق والترويج والتجارة على الصعيدين المحلي والدولي ومجمل هذه التحولات تتبلور بطريقة متسارعة مع ما نسميه اليوم مجتمع المعلومات (Information Society)[٩].

الإعلام العربي ... مهام مطروحة

من المؤكد أن المهمات المطروحة اليوم أمام الإعلام العربي هي السعي الجاد إلى الهدف بالإعلام على الصعيد الوطني، ومن ثم السعي إلى معالجة الانحرافات التي تميز سير النظام الإعلامي السائد عالمياً الذي يتمثل أساساً في الصورة المشوهة التي تقدمها الاحتكارات الإعلامية العالمية حول كل ما يجري خارج حدود العالم الذين ينهج الليبرالية وبالتالي فإن الحديث عن اختلال التوازن الإعلامي وطنياً يصبح بالضرورة أولي أحرى بالحديث عن اختلاله دولياً، فأول ما يميز واقع الإعلام عربيا هو اختلال التوازن في تدفق المعلومات على صعيد القطر الواحد ثم على الصعيد العربي ككل.

ثانياً : انعدام أو ضعف البنية الأساسية .

ثالثاً : تعدد المواقع القانونية . وهذا مرتبط أساساً بطبيعة الأنظمة السياسية التي لا تعتمد في أغلبية البلدان العربية على قاعدة المشاركة الديمقراطية وانعدام الحريات العامة بما في ذلك حرية التعبير والنشر والإعلام احتكار الدولة أو الحزب الواحد لوسائل الإعلام .

ورابعاً : قلة الكوادر البشرية كما أن هناك جملة من المعوقات الأساسية التي تواجه وسائل الإعلام في الدول النامية وخاصة في الدول العربية وبالذات تذكر بعضها علي سبيل المثال لا الحصر :

أ ـ الافتقار إلى الموارد البشرية المدربة تدريباً فنيا متلائما مع اتجاهات التنمية وظروف التطور السريع .

ب ـ المعاناة في ارتفاع نسبة الأمية وتصل هذه النسبة في البلاد العربية إلى (٧٣٪) ولعل الأمر الذي يزيد من خطورة هذه المشكلة أن الأميين هم من العاملين في قطاع الإنتاج وأمام هذه النسبة المخيفة يصبح الاتصال بجميع وسائله عقيماً ونصبح نحن كمن يحرث في البحر .

ج ـ الإصرار على اتباع الأساليب التقليدية في تناول قضايا التطور والشئون المتعلقة بالتنمية .

د ـ فقدان الاهتمام عند البعض بالتنسيق بين الأجهزة المختلفة المنتجة والتي تساعد على تضافر الجهود للقضاء على الازدواجية والتكرار وتمكن بحق خطط التنمية من تحقيق أهدافها بأكثر جدوى وفاعلية ، لأن الإعلام لا يقل خطورة عن القنبلة الذرية .

ومثل هذا المنطق السياسي الذي يؤكده الإعلام يوماً بعد يوم يتانى

رجل السياسة أن يعي عن طريق هذه الوسائل كيفية التعامل مع الجماهير والاستجابة لرغباتها، وبذلك نكون قد وصلنا إلى تحقيق وعي أكبر لدى الرأي العام بمعرفته وإطلاعه على كل الأمور التي تخصصه وحقوقه المشروعة فيصبح شريكا فيها وقد ساعدت التكنولوجيا المتطورة لأجهزة الإعلام على تفشي أو انتشار مبادئ الديمقراطية في ظل التعددية والإعلامية.

وهو ما تؤكده الدراسات التي اثبتت أن ممارسة الديمقراطية ستصبح أكثر تجسيدا وتحقيقا على أرض الواقع وبين الشعوب التي نادت طويلاً بها.

وأن يأتي ذلك فأنه حتما سيسمح بتفاعل الأفراد في الحياة السياسية والاعتراف بهم كشركاء مهمين فيها، ولكن يرى في ذلك هذا التفتح الإعلامي كأن سيستغل الأمر في تغيير اتجاهات الأفراد لمنتخبيهم أو غير ذلك من الأغراض السياسية ولكي تحدد الدور السياسي للوسائل الإعلامية العربية وما تلعبه في الوطن العربي، علينا في بادئ الأمر أن نشير إلى أن الأمور التي عجلت بها وسائل الإعلام في الغرب وفي أمريكا.

أما الوطن العربي فلابد أن تزدهر فيه هذه الوسائل لتأخذ دوراً حيوياً في الإبلاغ أو التعريف بالقضايا السياسية على جميع الأصعدة بما في ذلك التلاحم بين الأحزاب والحكومات وأجهزة الإعلام ليتم عبر ذلك تكوين رأي عام داعم بمستجدات الأخبار والقضايا مما يؤثر بدوره على الخطاب السياسي، وعلى كل حال يقول الدكتور انتوني آلن (Antont Alin) أن العصر الحالي هو حقبة التسلح الإعلامي، فقد تعدى دور الإعلام لتلك الوظائف البسيطة التي كان يقوم بها من نقل مستجدات الحروب أو المعارك في العالم بصفة مختصرة وعاجلة إلى نقل تفاصيل الأحداث الواقعة في

أي مكان وتحليلها وإبداء الرأي فيها من طرف ذوي الاختصاص والشأن وإلا كيف استطاع الشعب العربي أن يكتشف شعوباً في الخريطة السياسية والجغرافية للعالم كشعب البوسنة والهرسك وقضية الشيشان ومقاطعة تعرف بكوسوفو في خضم المشكلات المحلية التي تأخذ اهتمام المواطن العربي وتشغل حيزاً هاماً في اهتمامه واقباله، وحصره في زوايا بعيدة عن تعاطي القضايا العربية والتفاعل معها خارج حلقة وتقوم المساجد في المجتمعات العربية والإسلامية بدور كبير في تنوير الرأي العام وتوجيهه بالحجج المقنعة والمواعظ والإرشاد وذلك عن طريق التأثير الكبير عليه بطريقة الخطب وساعدت في ذلك المدارس والجامعات لكن المسئولية في ظل التعددية الإعلامية أكثر اتساعا مما يؤديه أو تصل إليه الخطب والدروس الملقنة في المدرسة التي لا تشمل كل الأطراف وجميع شرائح المجتمع.

ويؤكد حسن أحمد عبد الله في دراسة حول قواعد الاتصال الجماهيري في المجتمعات المعاصرة بأن وسائل الإعلام العربية تملك الآن وفي ظل الثورة الإعلامية صفة الشمولية والذهاب بعيداً بالقضايا واليها مثلما ينتهج الغرب هذه السبل في إيصال أهدافها السياسية فقد استعملت أمريكا الإعلام «حملاتها الانتخابية منذ عشرات السنوات وإلى حد الآن. كما استعملها هتلر في حربه كوسيلة ولما فيه شحذ همم الشعب الإلماني وشحنته بمبادئ العنصرية والتعصب لكنها أوصلته إلى ما لا يحمد عقباه في شكل انقسام وتناحر عنى منه العالم بأسره نتيجة للحروب التي اشعل فتيلها هتلر واستمرت نتائجها سنوات عديدة. إذ يتضح من هذا المنطلق أن الإعلام يلعب دوره السياسي بصفة ملائمة لذلك فقد كتب العالم السياسي هارولد لاسويل قائلا حول تقنيات الدعاية في الحرب العالمية الأولى «ان ما كان يتم تحقيقه في السابق بالعنف والقهر يمكن الآن تحقيقه عن طريق الجدل والإقناع».

وقد لعبت وسائل الإعلام العربية خلال انتفاضة الأقصى التي توهجت منذ شهر (سبتمبر ٢٠٠٠م) دوراً هاماً وكبيراً ولقد كان اعلامنا العربي في السنوات الماضية كثيرا ما يصور قضايا العرب ومشكلاتهم مقللا من حدتها حفاظاً على المصالح الخارجية لبعض الدول في الوطن العربي وأن تتطلب أحياناً تلطيف التعامل مع القوة المعادية غير أن الإعلام العربي في تجربته تمكن من أن يجعل الشارع العربي من جديد بعد ركود طويل الأمد. رافضاً ما يحدث في ارجاء القدس ومناديا بضرورة حشد الصفوف العربية وتعبئة الشارع العربي يمنح الرأي العام المثقف والمستنير العادي فرصة استعادة مكانته بالمطالبة بعقد القمة الطارئة أكتوبر ٢٠٠٠م[١١].

ورغم النموذج الوظيفي للإعلام العربي الذي ساد فترة طويلة في الكتابات والبحوث الإعلامية العربية خاصة فيما يتعلق بوظائف الإعلام وأدواره في المجتمع، إلا أن المقاربات أو المداخل (Approaches) الخاصة به قد استخدمت على نطاق محدود في دراسة النظم الإعلامية العربية على المستويين الوطني «القطري» أو القومي وفي هذا السياق أوضح د. راسم الجمال إلى أوضاع الاتصال والإعلام الدوليين على المستوى القومي يشكلان مهفوم النظام بالمعنى القانوني (Order) ولو تجاوزا فثمة اتفاقيات وقواعد قانونية دولية . . . ولكن هذه الأوضاع لا تشكل نظاماً دولياً بمعنى (System) أي مجموعات مدخلات تتفاعل في سياق وتنسيق منظم ومخطط ومنضبط للحصول على مخرجات محددة. ونحن العرب مع غيرنا من الدول النامية خارج هذا النظام أساسا وإذا كان فيه شيء فهو مجرد الانتفاع بمخرجات هذا النظام، ويلخص الجمال إلى صعوبة القول بوجود نظام عربي، إلا إذا قبلنا تجاوزات عديدة واستثناءات، أو إذا قصد النظام الاتصالي الإعلامي مجرد توصيف ما هو قائم بالفعل في اعتباره نظاماً معيباً[١٢].

فالنظام الإقليمي العربي هو مفهوم افتراضي بمعنى أنه لا يشير إلى أو وجود مادي وإنما إلى وجود مستتر، وكان أول من استخدم هذا المفهوم في الدراسات العربية كل من مطر وهلال حيث عرف النظام الإقليمي العربي بأنه منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج.

ويرصد محمد السيد سعيد النظام الإقليمي العربي بقوله أنه إطار تفاعلي مميز بين مجموعة الدول العربية يفترض أن يتسم بنمطية التفاعلات بما يجعل التغير جزءاً منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمناً اعترافاً داخلياً وخارجياً بهذا النظام كنمط مميز، وهو ما يعني وجود قدر في التوافق ولانقطاع مع النظام الدولي، ثم يأتي التوجه القصدي للنظام لمجموعة من الدول لبناء روابط وثيقة فيما بينها انطلاقا من شعور مشترك بمهمة أو مسئولية متبادلة حيال إنجاز ما في المجالات الأمنية والثقافية والاقتصادية أو اركانها معاً[١٣].

وفي إطار مفهوم النظام الإعلامي العربي تنطلق هذه من فرضية أساسية هي أن النظام الإعلامي العربي هو أحد الأنظمة الفرعية داخل هذا النظام أي أنه نظام مستقل ومتفاعل مع بقية النظم الفرعية المكونة الإقليمي العربي، وان كانت درجة تفاعله وارتباطه بالنظامين السياسي الغربي والثقافي الغربي تفوق ارتباطه ببقية النظم الفرعية داخل النظام الإقليمي العربي، أي أن دائرة فعله تتوسط ما هو سياسي وثقافي دون انفصال أو استقلال عن بقية الأنظمة الفرعية ويمكن تحديد مفهوم النظام الإعلامي العربي بأنه إطار تفاعلي يشمل الهيكل ووسائل الاتصال والعمليات الاتصالية التي تتم عبر وسائل الاتصال الجماهيري سواء بين الدول أو الشعوب العربية.

عناصر قوة الإعلام العربي

كما هو معروف يواجه الإعلام العربي في ظل العولمة جملة من التحديات التي يمكن تصنيفها إلى قسمين أولهما تقني يتصل بالبنيات الأساسية والأجهزة اللازمة للتعامل مع ثورة المعلومات وخاصة منها أجهزة الكمبيوتر وأجهزة استقبال البث الإعلامي الرقمي عبر الفضاء، وثانيهما التحديات المتصلة بمحتوى رسالة الإعلام العربي والخطاب الثقافي العربي.

ويوضح د. أحمد باسردة في كتابه «علم الاجتماع الإعلامي» مجموعة من التحديات التي تسود الإعلام العربي.

١ ـ ثورة المعلومات نتجت عن تراكم المعارف الإنسانية في النصف الأخير في العشرين والذي تزامن مع التطور المذهل في الحاسبات الآلية فأدى إلى وجود شبكات المعلومات الإلكترونية كظاهرة يتعامل معها العالم الآن في كل مواقف حياته . . . والعرب في حاجة ماسة إلى مواكبة هذه الثورة حتى لا تتسع الفجوة بينهما وبين دول العالم.

٢ ـ الثورة التقنية المتجددة والمتسارعة والتي طرحت على العالم وسائل وعلاقات جديدة وطرقاً غير مسبوقة في العمل لم تعرفها البشرية من قبل وهو ما يشار إليه بالثورة التكنولوجية الحديثة، وهي ثورة أخرى تحتم على الوطن العربي أن يلحق بها تحديثاً لإمكاناته وتوطينا للتنكولوجيا في أقطاره تمهيداً للمشاركة في صنعها فيما بعد.

وهذا الامر يتصل بالإعلام مباشرة سواء من حيث تحديث وسائله التقنية التي يعمل بها وابتكار أنماط جديدة، أو من حيث أهمية توطيد الصناعات المتقدمة اللازمة للعمل الإعلامي.

٣ـ الثورة في مجال الإعلام والاتصال في عصر الأقمار الصناعية والتي جعلت من العالم قرية إعلاميمة واحدة ذابة فيها الحدود والمسافات وامتلأ فضاؤها بالعديد من القنوات العالمية ذات التأثيرات الإعلامية والثقافية والحضارية المختلفة .

وزاد من حجم هذا التحدي الاتفاقيات الإدارية لمنظمة التجارة العالمية التي تفتح الحدود أمام السلع والمنتجات المختلفة بما فيها المنتج الثقافي والإعلامي مما يؤثر تأثيرا مباشراً على الهوية الثقافية لكل شعب على حده، الأمر الذي استشعرت خطورته كثير من الدول ومن بينها دول متقدمة . رأت أن هناك حاجة حضارية إلى الحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي، وفي هذا السياق فأن الإعلام العربي يجب أن يستشعر مسئوليته المضاعفة في الحفاظ على الهوية الثقافية للأمة في عصر الأقمار والطريق السريع للمعلومات .

٤ـ الثورة الثقافية والعلمية التي يشهدها العالم تدفع إلى حجم كبير من الإنتاج الإعلامي والثقافي العربي، والذي يعتمد على الأساليب المتطورة من حيث المضمون والشكل، وذلك لتكون قادرة على تأكيد وجود الأمة العربية الثقافي إلى جانب ثقافات الشعوب في عصر الأقمار ومن ثم تكون قادرة على التفاعل بكفاءة وعلى قدم المساواة[١٤] .

٥ـ بدء عصر الكيانات الكبيرة والتجمعات الإقليمية الذي أصبح إحدى السمات البارزة في الشئون الأخيرة من القرن العشرين والذي يحتم على الأمة العربية أن تكون كياناً كبيراً وسط هذه الكيانات خصوصا وأنها تملك المقومات اللازمة لذلك . مما يضع على عاتق الإعلام العربي مسئولية إبراز أهمية الثقافة العربية وبلورة رؤية مشتركة تحدد بدورها

المصالح العليا للأمة العربية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

وفي إطار هذه المحددات هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الإعلام العربي في ظل العولمة نوجزها في هذه النقاط .

أ ـ أصبحت العولمة واقعا تعيشه في إطار المتغير الدولي أو ما نسميه بالنظام العالمي الجديد ، وطفرات في مجال الإعلام والاتصال والمعلومات ، جعلت في العالم قرية إلكترونية واحدة وبديلاً في التفكير في التصدي أو المواجهة فإن الأسلوب الأمثل يكمن في تأكيد وجودنا العربي وتطوير أدواتنا الإعلامية والثقافية بحيث نتعامل مع هذه الظاهرة بالأسلوب العلمي أخذاً وعطاءاً والقدرة على التفاعل والحوار الحضاري بديلاً عن التقوقع والتصادم .

ب ـ الحفاظ على الهوية العربية دعماً لأجيالنا القادمة من خلال توفير البديل الإعلامي والثقافي الذي يكون مطروحاً أمام الملتقى العربي جنبا إلى جنب مع المنتج الإعلامي والثقافي الأجنبي في عصر الفضاء وعصر المعلومات .

ج ـ الحفاظ على أهداف الرسالة الإعلامية والثقافية في خدمة المجتمع العربي سواء كانت الرسالة الإعلامية والثقافية حكومية أو خاصة ، لأن الخصخصة يمكن أن تكون ملكية وسائل الإعلام والثقافة كوسائل وأدوات ولكنها يجب ألا تنال من أهداف هذه الوسائل في خدمة المجتمع العربي بعبارة أخرى النظر دائماً إلى الإعلام والثقافة باعتبارها رسالة وليس سلعة فقط ، وتحقيق أسرع الربح هدف مشروع ولكن في إطار التنافس على تحقيق الرسالة الإعلامية لتعميق الانتماء العربي والحفاظ على الهوية العربية .

د ـ متابعة الابتكارات التقنية الحديثة التي يعكف العالم على تطويرها لحماية المتلقي من التأثيرات السلبية لما يشبه وسائل الإعلام وشبكات المعلومات والأخذ بهذه الابتكارات حماية للمتلقي العربي .

هـ ـ استكمال التشريعات العربية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والتنسيق بين جهودنا في هذا المجال وبين التشريعات الدولية وكذا المشاركة مع الجهود الدولية المبذولة لصياغة ميثاق شرف للمعلومات ، ونوعية الممارسة في الإعلام والثقافة بالتشريعات العالمية حتى لا يقعوا دون أن يشعروا تحت طاولة العقوبات عندما يتعاملون مع مواد إعلامية وثقافية أجنبية .

و ـ إذا كان هذا العصر هو عصر الحوار بين الثقافات والحضارات فاننا لابد أن نضاعف من جهودنا لتطوير رسالة الإعلام العربي الخارجي باللغات المختلفة وهو برأي الحوار المتكافئ مع الآخر .

وهي نستطيع إبراز الصورة الصحيحة للأمة العربية في مواجهة ما يلحق با من تشويه وإساءة .

ويؤكد د . عبد الوهاب بوحديبة استاذ علم الاجتماع في الجامعة التونسية بأن هناك مخاوف وتحديات تتعلق بمدى قدرة وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة المرتبطة بالشركات الإعلامية العملاقة على أن تدافع عن مصالح المواطن ، وهل ستتحول وسائل الإعلام إلى أبواق دعائية للشركات الاحتكارية متعددة الجنسية التي يبلغ عددها ٢٠٠ شركة وتبسط على أكثر من ٣٠٪ من الإنتاج المحلي الخام من العالم وفي هذا الإطار فأن إشكالية العلاقة بين سطوة الإعلان وحرية الإعلام ستطرح نفسها بقوة أكبر ففي عام ١٩٨٨ ثم اتفاق ما يقرب من ٢٠٠ مليار دولار في ميدان الإعلان .

وترد التقديرات لعام ١٩٩٠ حول ٢٦٥ مليار دولار وبالنسبة لسوق الإعلانات في العالم العربي فان السوق العربي مليار دولار ومع تعاظم نمو الشركات متعددة الجنسية وسيطرتها على أسواق العالم يتسارع الاتفاق على الإعلانات وأنشطة البيع والترويج وسيكون هذا الإعلان والترويج معلوماً إذا جاز الوصف أي أنه متعدد الجنسيات وتثبت هذه الإعلانات من خلال شركات إعلام عملاقة متعددة الجنسيات تملك رسائل إعلام معولمة، وبالتالي سيكون من الصعب على الجماهير والحكومات ضبط العلاقة أو وضع ضوابط لحماية حرية الإعلام أو حتى تعيين حدود لتأثير الإعلام في حرية الإعلام[١٥].

الإرهـــاب

يتكرر الحديث عن الإرهاب صباحا ومساءا عبر وسائل الإعلام المختلفة، تحديداً منه وأدانة له وبحثا عن الوسائل الفعالة لمحاربته والقضاء عليه، كلما وقع حادث من حوادثه يهدد أمن الناس، أو يضر بمصالحهم الاقتصادية أو السياسية ثم ما يلبث هذا الحديث أن يخفت ويتصور الناس حكومات وشعوباً أنهم نجحوا في استئصال الإرهاب والقضاء عليه، فيسترد المجتمع إحساسه بالأمن فترة تطول أو تقصر إلى أن يقع حادث إرهابي جديد . . . إلخ.

ولا يرغب الباحث أن يسترسل في تعريفات نظرية لا تحدد مفهوما للإعلام لأن العالم كله لم يتفق على تعريف جامع مانع لمفهوم الإرهاب (Terrorism).

وسنحاول هنا أن نعرف الإرهاب بعيداً عن الوقوف عند المعنى اللغوي . . . هوكل اعتداء على الأرواح والأموال والمنشآت تستخدم فيه القوة

بقصد إكراه المعتدي عليه كشخص أو مجتمع أو مؤسسات على اتخاذ أجراء أو قرار معين أو اتباع سياسة يراها ممارسو ذلك الإرهاب وعندما تجاوزت هذه الحوارات حدود الدولة الواحدة إلى دول أخرى وتزيد عددها على نحو غير مسبوق.

فقد كان طبيعياً أن تبدأ الجهود الدولية والإقليمية لمقاومة الإرهاب بمحاولة وضع تعريف يتفق عليه المجتمع الدولي أو تتفق عليه الدول الراعية في اتقافيات ثنائية أو جماعية لمقاومته ومع ذلك لم تفلح جهود القادة والساسة والقانونيين في الحصول إلى اتفاق على تعريف الإرهاب وكان هذا الفشل هو تعبيراً عن الاختلاف في الرؤية والمصالح فيما حرصت أكثر من الدول النامية وتلك الدول التي تعترف للاحتلال الأجنبي على التمييز بين جرائم الإرهاب التي تمارس داخل الدولة وتمتد إلى دولة أخرى تعبيراً عن موقف سياسي أو أيديولوجي وبين العنف الذي تضطر الشعوب إلى ممارسته وإلى مقاومة الاحتلال أوالظلم وحتى مقاومة تجد سندها القانوني فيما يقره ميثاق الأمم المتحدة فيما اتخذت الدول النامية هذا الموقف فأنه أكثر الدول التي حققت النمو ظلت حريصة على تجنب وضع تعريف للإرهاب حتى تمنع الشرعية حركات التحرر الوطني التي تقاوم الاحتلال والاستعمار ومن خلال متابعاتنا لسير الأحداث بعد حادثة نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م. تعرفنا على الاختلاف هذا في موقف الرئيس الأمريكي بوش، والذي اعلن فيه بأنه سيخوض حربا شاملة ضد الإرهاب داعيا كل الدول إلى الانضمام للولايات المتحدة الأمريكية في تلك الحرب دون أن يحدد على الإطلاق معنى هذا العدد الذي تحشد له الأساطيل والجيوش[١٦].

وتأكد استمرار هذا الخلاف حين أصدر مجلس الأمن يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١م قراره رقم (١٣٧٣) الذي دعا فيه الدول إلى الالتزام بمحاربة

الإرهاب عن طريق قطع الموارد المالية عن الأفراد والمنظمات والالتزام بعدم قبول أولئك الأفراد كلاجئين سياسيين إلى تعديل التشريعات الداخلية بما يتفق وبنود ذلك القرار وعلى كل حال لم نجد في ذلك القرار بكل تفاصيله تعريفاً محدداً للإرهاب بل فتح باب الخلاف حوله.

والمسلمون اليوم ومعهم المدافعون عن حقوق الشعوب في تقرير المصير حريصون أكثر من أي وقت مضى على أن ينحسر أي تعريف للإرهاب عن حركات التحرر الوطني الذين يمارسون العنف بعنف مضاد تمارسه سلطات الاحتلال وقد حرصت الحكومات والشعوب على هذه التفرقة يكتسب هذه المرة أهمية استثنائية بسبب تكرار الإعلان في جانب الحكومة الأمريكية والرئيس الأمريكي على احتمال توجيه ضربات عسكرية إلى الدول العربية ورغم تناقض التصريحات الصادرة عن المسئولين الأمريكيين في هذا الشأن فلا زال توجيه ضربات إلى عدد من الدول العربية التي لا تتصالح لقرار مجلس الأمن رقم (١٣٧٣) أو رفض تسليم الإرهابيين قائما انطلاقا من رغبة انتقامية ضد الإسلام والمسلمين [١٧].

وفي هذا السياق يجد الباحث نفسه مرغما للحديث حول الإسلام والإرهاب فمن مفارقات التاريخ وغرائبه أن يرتبط الإسلام في إرهاب الغرب بالعنف والإرهاب وهذا يرجع في مجمله إلى تكرار وسائل الإعلام الصهيوني وغياب الإعلام العربي الإسلامي وأن يختزل الإسلام العظيم الذي جاء به الأنبياء والمرسلون رحمة للناس وآمنا ليتحول إلى مشكلة أمنية والواقع أن هذا الارتباط الموهوم والظالم بين الإسلام والإرهاب قد شاركت في صنعة عوامل ثلاثة.

أولاً : بقايا صراع تاريخ قديم بين المسلمين ودول صليبية في الغرب هون صراع حركته في مراحله الأول المنافسة الحادة التي دارت بين الدعاة المسلمين والمبشرين والمسيحين ثم حركت هذا الصراع في مرحلة تالية الحروب الصليبية التي حاول الغرب من خلالها أن يستولي على بلاد المسلمين وأن يفرض عليهم وصايته .

وخلال هاتين المرحلتين غرس المستشرقون والساسة الغربيون في عقول وقلوب أتباعهم وتلامذتهم صورة للإسلام بالغة السوء ، وركزوا فيها حملتهم على فكرة الجهاد الذي رأوا فيه صورة من صور الإكراه والقسر وفرض الرأي على الآخرين [١٨] .

وعندما انحسر المد الإسلامي سياسياً وعسكرياً في أوروبا تحول التاريخ تحولاً جذرياً إلى الاتجاه المقابل وبدأت الجيوش الأوربية غزوها للغالبية العظمى من الدول العربية والإسلامية وكان من الطبيعي أن تظهر حركات تحرر وطنية تحارب المستعمرين وتعمل على طردهم عن أراضيهم ولعب الإسلام دورا بارزاً في تزويد تلك الحركات بحافز روحي عظيم الأثر تمثل في اختفاء الطابع الديني لدى حركات تحرر عديدة في العالم الإسلامي كما حدث في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي .

ثانياً : أن ما ساهم في خلق الوهم الكبير هو ظهور بعض الحركات والأحزاب التي تحمل أسماء وشعارات إسلامية والتي تمارس بعضها السياسة بوسائل انقلابية تنقض على المجتمع ، وتعمل خارج قنواته الشرعية وتلجأ إلى تصفية خصومها السياسيين والعقائديين تصفية جسدية تقوم على العنف ويستباح فيها القتل واراقة الدماء . ان الأمر

الذي يتركه مثل هذا السلوك على مجمل الصورة الإسلامية يفوق الحملات الإعلامية التي يقوم بها الغرب ضد الإسلام.

ان هذه الجماعات على تشعبها وتعدد فروعها وتنظيماتها خلال النصف الأخير من القرن الماضي لا زالت تشكل هامشاً صغيرا على جانبي التيار الواسع العريض للمسلمين ولا زالت جماهير المسلمين تراقب سلوكها بكثير من الحذر والارتياب ومع ذلك فإن وجود هذه الجماعات والتنظيمات حقيقة لا يمكن إنكارها.

ان واجب العلماء مطالبون الا يكتموا الحق وأن يدركوا جميعاً أن مجاملة المتمردين عن روح الإسلام الحقيقي ومبادئه وأحكامه الثابتة والسكوت عما يمارسه بعضهم من تجاوز وعدوان لمجرد أنهم يرفعون رايات إسلامية هذه المجاملة قد تسيء إلى الإسلام والمسلمين على السواء [١٩].

تعريف الإرهاب سياسياً

تعد مشكلة التعريف بالمفاهيم وتحديدها في المشكلات الأساسية في الفهم السياسي لسير الأحداث وطبيعتها بل والتحليل الاجتماعي بصفة عامة . . . إن تعدد وتتداخل التعريفات للمفهوم الواحد الأمر الذي قد يخلق قدراً من الاضطراب واللبس عند استعمال مثل هذه المفاهيم وللتغلب على مشكلة التعدد والتداخل في التعريفات النظرية للمفاهيم طرحت فكرة التعريف الإجرائي وأساسها تحويل المفهوم النظري المجرد إلى مؤشرات واقعية يمكن ملاحظتها، ويشير د. حسنين توفيق إلى ثلاثة اتجاهات في تعريف العنف السياسي الأول هو استخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص واتلاف الممتلكات.

ويعرف د. بكر القياني العنف بأنه نقيض الهدوء وهو كافة الأعمال التي تتمثل في استعمال القوة أو القهر أو القسر أو الاكراه بوجه عام مثالها أعمال الهدم والإتلاف والتخريب، كذلك أعمال الفتك والقتل والتعذيب.

أما الاتجاه الثاني الذي يعد تطويراً وتوسيعاً للاتجاه السابق أو يتصرف مفهوم العنف ليشمل استخدام القوة إلى جانب الاستخدام الفعلي لها ومن التعريفات التي تنطوي تحت هذا المفهوم تعريف بول روكيج (Boll Rokeach) بأنه الاستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد بها لإلحاق الضرر بالأبرياء من الناس ويأتي تعريف دنيستين (Dinisten) إلى العنف باعتباره استخدام وسائل القوة والقهر لإلحاق الضرر بالاشخاص والممتلكات، وذلك من أجل تحقيق غير قانونية أو مرفوضة اجتماعياً.

ويشير الاتجاه الثالث إلى العنف باعتباره مجموعة من الاختلافات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ولذلك يطلق عليه العنف الكلي أو البنائي ويتخذ عدة أشكال فيها : غياب التكامل الوطني داخل المجتمع، وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة، وغياب العدالة وحرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية، وعدم اشباع الحاجات الأساسية لدى المواطنين.

وعلى هذا الأساس ولكي يتم الكشف عنها يجب تحليل السياق الاجتماعي أو السياسي لهذه الظاهرة ويرى إدوارد عازاد أن وضعية العنف الهيكلي هي التي تؤدي إلى وجود الصراعات الاجتماعية الممتدة.

وهي صراعات تضرب بجذورها في البناء الاجتماعي والتكوين الثقافي للمجتمعات وتتسم بتعدد المشاركين فيها وتشعب القضايا الفرعية

المرتبطة بها، وتداخل أبعادها الداخلية والخارجية. كما تتميز باستمرارية حالة من العداء والتوتر الذي قد يتفجر في شكل أزمات حادة وأعمال عنف مسلحة وفي حالة الصراع الاجتماعي الممتد لا يبدو أن هناك نقطة أو نقاط محددة لانتهاء العنف[٢٠].

ويطلق البعض على العنف الهيكلي العنف الخفي لكونه عنف كامل في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات، وفي ذلك تتميز عن العنف الظاهر وهوالذي يتم التعبير عنه سلوكيات ظاهرة وملموسة.

وعلى ضوء هذه التعريفات فإن العنف قد يكون سلوكاً فعلياً استخدام فعلي للقوة أو قولاً مجرداً تهديد بالسلاح وممارسة الضغط النفسي المعنوي بأساليب مختلفة، وأنه يقوم على أساس إلحاق الأذى والضرر والإتلاف المادي والمعنوي بالنسبة للأشخاص والممتلكات وذلك للتأثير في إرادة المستهدفين.

ويعرف جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أن أهم تعريف للإرهاب هو استخدام المواطنين الأبرياء وقتلهم من أجل تحقيق أهداف سياسية.

ولا يمكن أن يكون هناك ربط الإرهاب بالدين، فموقف الإسلام من الإرهاب تحدده مجموعة من العوامل أهمها العدل الذي هو ركن الأركان في الرؤية الثقافية للإسلام، وقبل ذلك كله قضية الإنسان وحرمة دمه وعرضه وماله ان موقف الإسلام المستمد من وضوح وبغير تكلف ولا تعسف من مصادره الأساسية وإطاره المرجعي المعتمد. هذا الموقف ثابت ومدون ومعلوم قديماً وحديثاً وعلينا أن ندرك جانباً مهماً أن الإسلام ليس

في حرب مع كل ثقافة معاصرة، وأن المسلمين شركاء لسائر الناس والشعوب في مواجهة أخطار مشتركة. وفي السعي لإنشاء نظام جديد للعلاقات الدولية الإنسانية يقوم على التعاون والتكامل ويتناول الخبرات والعطاء بدلاً من نظام قديم يقوم على الأنانية والهيمنة والظلم واستبعاد الآخرين.

ان مساهمة الإسلام الكبرى هو إقامة نظام عالمي جديد للعلاقات الإنسانية يقوم على التواصل ويحارب العنف والإرهاب وروح القطيعة بين الناس، تتمثل في أمور عديدة أهمها :

١ ـ ان الإنسان أياً كان لونه أو أصله أو جنسه أو عقيدته هو في نظر الإسلام مخلوق مكرم ويفضل على سائر الكائنات ﴿ **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ... ﴿٧٠﴾** ﴾ (الإسراء، ٧٠).

٢ ـ ان التنوع الإنساني والاختلاف نعمة وليس نقمة ولا هو خطر على أحد.

٣ ـ أن دم الإنسام معصوم، وماله معصوم، وعرضه معصوم مسلما كان أم غير مسلم وهذه العصمة هي وصية النبي صلي الله عليه وسلم للإنسانية كلها في حجة الوداع «يا أيها الناس أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم» (حديث صحيح).

٤ ـ أن العهود واجبة الاحترام في السلم والحرب على السواء ﴿ **الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ الْمِيثَاقَ ﴿٢٠﴾** ﴾(سورة الرعد، ٢٠).

وهذا الاحترام الواجب يشمل العهود مع غير المسلمين فلا يجوز نقضها حتى بقصد مناصرة المسلمين ﴿ ... **وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلاَّ عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ ... ﴿٧٢﴾** ﴾(الأنفال، ٧٢).

٥ـ ان الحرب ضرورة خارجة على أصل المودة والسلام بين الناس جميعاً وخروجها هذا لا يخرجها من دائرة القانون، إنما يظل السلوك الإنساني فيها مخلوقاً بذات القيود والضوابط الأخلاقية التي تحكم علاقات الأفراد والشعوب وقت السلم وهكذا صار قانون الحرب جزاء في الشريعة، ولم تعد الحرب نظاماً همجياً يستعصى على كل الضوابط الأخلاقية أو يفلت من قاعدة القانون، ولا يملك الدارسون للقانون الدولي أو القانون المقارن إلا أن يرى في دخول قانون الحرب داخل دائرة الشريعة إلا بداية حقيقية وواضحة لنشأة القانون الدولي بمعناه الحديث فلا يمكن أن نربط بين الإسلام والإرهاب وذلك من منظور إنساني قائم على أن الإسلام دين محبة وسلام.

والنظر إلى الإسلام من منظور إرهابي نجد فيه ظلماً واستخفافاً بفكر المسلمين ودينهم فهذه التهمة مرفوضة بل ومردود عليها : فالفرق واضح بين التدين الصحيح الذي يسعد به صاحبه وتنتفع به الأمة كلها . . .

وبين التدين المنحرف الذي لا يورث صاحبة إلا الابتعاد عن الناس وهنا نجد أنفسنا مطالبين بالإشارة إلى ظاهرتين هامتين ترتبطان بالإرهاب.

الظاهرة الأولى : أن العزلة عن التيار العام للحياة ومفارقة المجتمع شعورياً أو فعلياً والانحصار داخل الذات لا يتواصل مع الآخرين هذه العزلة تضع لأصحابها فقها خاصا يراه أصحابه منتسباً للإسلام ويعتقدون أن مفرداته وأجزائه مستمدة من نصوصه، ولكن عند التأمل نجد أنه فقه خاص تماماً . . صنعته أجواء العزلة والانفصال عن التيار العام وبالتالي يؤدي إلى العزلة التامة عن مفردات الحياة.

الظاهرة الثانية : أن التجاء بعض حملة هذا الفكر الانعزالي إلى تكوين جماعات أو مجموعات عمل سرية وغير معلنة يؤدي بدوره إلى فلسفة العمل السري والاقتناع به وهذا الاقتناع يؤدي في النهاية إلى الانحراف في السلوك والتوجيه العدواني والعنف العشوائي الذي يسير فيه بعض أعضاء لتلك الجماعات[٢١].

ويؤكد حسن سليم بأن دمج هذه التيارات في المجتمع وأشعارها بالأهمية والدخول في حوار موسع معها في إطار مفاهيم وقيم المجتمع وحرية الإنسان وعدم تعرضه للخوف أو الإرهاب من جانب الدولة. هنا نستطيع أن نقول بأن مفهوم الديمقراطية سيشكل في الأساس نقطة الالتقاء والترك في الإطار المحكوم بمفهوم قبول الآخر . . فالنص والمصادر تؤدي في الأخير إلى العنف المعتاد.

الإرهاب الدولي

إن أول صحيفة جاءت على لسان هينع وزير الخارجية الأمريكي عام ١٩٨١م آنذاك في شن النضال ضد الإرهاب الدولي، أما في الواقع فقد كان المقصود هو محاولة العثور على ذريعة جديدة لتنشيط نهج الضغوط بالقوة على الصعيد الدولي.

وعندما طرح المسؤولون في واشنطن في بداية الثمانينات مبدأ مكافحة الإرهاب كانوا يتطلعون إلى عدة أهداف في وقت واحد فهم يضعون مواكب المساواة بين حركات التحرر والإرهاب مما يؤدي إلى الخط من سمة قوى اجتماعية وشعوب بكاملها تتضاءل من أجل حريتها واستقلالها.

وتطلق الإدارة الأمريكية صفة الإرهاب على الدول المستقلة التي ترفض الخضوع لسياسات الولايات المتحدة وعلى حركات التحرر والمنظمات المعارضة للأنظمة الغربية.

وتقدر أوروبا عدد الدول التي تحررت من التبعية الاستعمارية اتسع نطاق أعمال الإرهاب الرسمي الرامي إلى مقاومة النضال الوطني التحرري، كما هو الحال في فلسطين وهدف تلك الأعمال هو تغطية دعائية للثأر السياسي على هزيمة الغرب في أسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

ومنذ ٢٠ عاماً تصور وسائل الإعلام في الغرب شعوب العالم الثالث ومنها الشعب العربي بالإرهاب وطوال سنين كثيرة تؤكد الكتب والأقلام والصحف بأن البلدان النامية وبالدرجة الأولى البلدان العربية هي المدنية في مصائب الدول المتطورة صناعياً، وهذه الفقرة التي استثارتها وسائل الإعلام الغربية بايحاء من الأوساط الحاكمة في الدول الغربية. وهذا تبرير لسياسة الغزو والتوسع والهيمنة، وكذلك تبرير للإعمال العدوانية التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، كما تهدف هذه الأمة الدعائية الإعلامية إلى إقناع فئات واسعة من الشعب والمشرعين في الكونغرس بأن حركات التحرر في البلدان النامية، وفي المطبوعات الكثيرة المكرسة لتفشي الإرهاب في البلدان الرأسمالية تبذل محاولات ملحة لأجل تصوير أعضاء مختلفة في الجماعات والمنظمات في الغرب التي ظهرت كأقرار طبيعي لظلم هذه المجتمعات.

ويقول اندري غراتشوف بأن بعض الأمريكان ذهبوا ضحية لسياسة بلادهم في مختلف أرجاء العالم إن الإرهاب الرسمي الذي تقوم به الإدارة

الأمريكية إزاء الشعوب الأخرى يعود إلى تحد الولايات المتحدة نفسها في العديد من بقاع العالم ومنها فيتنام وافغانستان ولبنان ويضيف أن أخطر أنواع الإرهاب هو إرهاب الدولة الذي يؤدي في الأخير إلى عدم الاستقرار السياسي.

ومن هذا المنطلق يعتبر الإرهاب الدولي مفهوماً مركزياً لحالة فهم أهداف الدول الغربية في العالم الثالث في إيجاد حالة من عدم الاستقرار أو المظاهرات والإضطرابات والانقلابات والحروب الأهلية والإعتقالات والحبس والإعدام. وإذا كان الإرهاب متغيراً أساسياً في وضعه عدم الاستقرار فأن الغرب يلجأ إلى ممارسة العديد من الحالات وبدرجات مختلفة تبعاً لطبيعة الأهداف الأمنية الاستراتيجية للغرب وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية ويلاحظ في السنوات الأخيرة بأن حالة العدو للأمريكان قد اتسعت في الوطن العربي الإسلامي بسبب ازدواجية المعايير في السياسة الأمريكية ووقوف أمريكا إلى جانب الكيان الصهيوني في فلسطين.

مواجهة الإعلام للإرهاب

لا شك في أن أجهزة الإعلام في الوطن العربي يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في المواجهة مع الإرهاب بالإضافة لكونها أداة مساعدة لتحقيق التكامل والاندماج خاصة أن العالم يعيش اليوم أزمة عدم الثقة بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، ويؤكد د. أحمد باسردة في كتابه (الإعلام والمجتمع) بأن الإعلام لا يصنع سياسة وإنما السياسة يمكن أن تصنع إعلاماً ناجحاً يواكب متغيرات العولمة إذا توفرت الرؤيا الصادقة لذلك، ومن منظور خلق حالة من التعايش السلمي في إطار المنظومة الإنسانية الواحدة مع الاحترام لكل مفرداتها وخصائصها، فإهدار القيم وغياب

التنمية وغياب العدل والشعور بالظلم الدائم وراء تزايد أعمال الإرهاب والعنف في العالم كله والإرهاب كما سبق القول عدوان إذ يشمل السلوك العدواني نمطين.

١ ـ استجابات عدوانية تتسم بدرجة من العنف تتفاوت بين التهديد وإزهاق الروح.

٢ ـ استجابة عدوانية غير عنيفة مثل تجاهل من تعاديه يتركه أو ترويج شائعات ضده، ويجمع بين النوعين تعمد إلحاق الأذى بشكل ضمني أو صريح، وقد يستهدف هذا الأذى الفرد أو أفراد، كما يفعل النازيون الجدد ضد المسلمين في البوسنة والهرسك وعلى أية حال فالعدوان هو أي سلوك يصدره فرد أو جماعة صوب آخر أو آخرين لفظاً كان أم مادياً، ويترتب عليه إلحاق أذى نفسي أو بدني بصورة متعمدة وكما هو معروف فان الكائنات الحية جميعها تشترك في إصدار استجابات تتسم بالعدوانية فقد اعتقد البعض أن للعدوان أساس عضوي[٢٢].

بل يعتبر سلوكاً غريزياً إذا يعتقد علماء النفس أن لدى الإنسان حافزاً فطرياً لتهديد الآخرين ورغبة في الموت، وما الحروب في وجهة نظرهم إلا دليل صارخ على هذه الرغبة، ويؤكد (Loerns) أن لدى الإنسان حافزاً للعدوان ينشط تلقائياً بشكل فطري يؤكد أن المحددات الداخلية تلعب دوراً أساسياً في ظهور الاستجابة والعدوانية، وذلك بالمقارنة بالمحددات البيئية التي ينحصر دورها في استثارة العقل لا تحديده.

وفي هذا السياق وقبل أن تحدد خطوات المواجهة المطلوبة من الإعلام العربي علينا أن نتحدث عن الأرضية التي ينطلق منها الإعلام العربي في إطار محددات واضحة، فلا يمكن للإعلام العربي أن يقف على جبهة أمامية

للدفاع عن قضايا الأمة ألا إذا توفر المناخ الديمقراطي في زمن التحولات والمتغيرات فإن الديمقراطية لم تعد ترف مثقفين، ولم تعد حقوق الإنسان مجرد شعارات براقة يزيد عليها البعض أو يتاجر فيها البعض الآخر، كسلعة رابحة في أسواق رابحة.

ويقول أ. صلاح الدين حافظ: «ان الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان خلقت أزمة بين النخب السياسية والمثقفين وبالتالي ألقت بظلالها على وسائل الإعلام العربية، خاصة إذا تصادمت مع أهداف ومصالح هذه النخب فإذا بهم يصفون الديمقراطية بالفوضى والقسوة والمؤامرة، والانتخابات جريمة والحريات انتكاسة إلى غير ذلك مما تعايشه وتراه كثيراً هذه الأيام، ولعل ما يزيد أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان علي ميادينها بعض الحكومات وانتهاكها لأبسط قواعدها، وهو هجوم المحترفين على ميادينها وبخبرة الاحتراف ودقة صنعته، فيتفوقون على غيرهم من الهواة ويعتلون البراءة الفكرية أن كان لها وجود في عولم السياسة واحتراف العمل العلم فإذا بقوانين التجارة هي الحاكمة ومناورة الدهاليز هي السائدة.

ومن هذا المنظور يأتي الإعلام لما يمثله من تأثير وبريق فان حرية الرأي والتعبير لا تزال تخضع في معظم الدول العربية لأقصى المطاردات وأشد القيود والعقوبات، ويبدو أن عقوبات السجن والحبس والغرامة، لم تعد كافية لمواجهة حرية الرأي.

وهنا علينا أن نؤكد بأن الإعلام لا يستطيع أن يقوم بدوره الحيوي والفعال في مواجهة الإرهاب إلا إذا توفرت العوامل التالية:

١ـ بيئة ديمقراطية يتحرك فيها الإعلام، حركة ديناميكية دون قيود أو عوائق، وفي إطار رؤية اشتراكية واضحة المعالم وحددة الأهداف.

٢ـ إعداد كوادر مؤهلة تأهيلاً عالياً بحيث يفترض تأثيرها علي النظم السياسية والإعلامية في العالم، والبحث عن القاسم المشترك بين الشعوب العربية والدول الأخرى، واستخدم اللغات الدولية.

٣ـ إيجاد قناة فضائية تخاطب الآخر وفق مفاهيم تقوم على مضامين إنسانية راقية تعكس في الأخير مفهوم الدين الإسلامي الحنيف كدين محبة وتعاون وسلام، مع إبراز الوجه المشرق للثقافة الإسلامية، لأن وسائل الإعلام هي في جوهرها أدوات ثقافية تلعب دور أساسي في نقل الثقافة ونشرها من خلال تزويد الجماهير بالحد الأدنى من الزاد الثقافي الذي يمكنهم من التوصل لفاعلية مع احتياجات مجتمعاتهم ومتطلبات عصرهم يدخل ضمن هذا الإطار المسؤوليات التربوية لوسائل الإعلام والخبرة المعاصرة للدول النامية تشير إلى القدرة الهائلة لوسائل الإعلام في مجال محو الأمية [٣٢].

٤ـ توفير الإمكانيات اللازمة وتوفير الأجهزة التكنولوجية الحديثة التي تواكب المتغيرات في مختلف الجوانب، الخريطة العالمية تشير إلى اجتياح الثقافة الأمريكية للعالم المعاصر بما فيه أوروبا، وقد أكد وزير الثقافة في الاتحاد الأوروبي في بيان أصدره عام ١٩٨٨م خطر التهميش الذي تتعرض له الثقافات الأوربية في عالم توحدت ثقافياً الصورة والوسائل الأمريكية التي تذاع وتنشر عبر الأقمار الصناعية، ووسائل الرسائل السمعية والبصرية[٣٣].

كما أن الولايات المتحدة هي في واقع الأمر القوة العظمى العسكرية الوحيدة في العالم فانها القوى العظمى في حقل المعلومات . . . ويبقى السؤال المهم : إلى أين سيأخذنا هذا العالم، ومع أن أحداً لا يمكنه التنبؤ

بمجمل تأثير ثورة المعلومات، فأنه يمكننا أن نلمس التغيرات التي تحدث في حياتنا اليومية رغم أنها تحدث بوتائر تكاد تكون غير ملحوظة؟ .

بالإضافة إلى ذلك على الدبلوماسيين في الغرب وبالذات في الولايات المتحدة أن يقوموا بدور إعلامي يعتمد علي المحدودات التي تنطلق من خصوصية ثقافتنا وحضارتنا من منطلق القوانين المشتركة مع الثقافات الأخرى والعمل على إيجاد لغة يقبل عليها المستقبل الأجنبي من خلال الوسائل الإعلامية الفاعلة بالإضافة إلى تشجيع الاتحادات المهيمنة في المجال الإعلامي والثقافي على استئناف أدوارها في توثيق وتنشيط العلاقات الثقافية والإعلامية ذات الطابع الشعبي والجماهيري .

نبرز أهمية إضافية مواجهة الإعلام العربي للإرهاب والتنسيق والتكامل الإعلامي بين الدول العربية من خلال جامعة الدول العربيةوقنواتها الإعلامية خصوصاً في مجال تكنولوجيا الاتصال سواء كان الهدف نقل التكنولوجيا رغم مخاطرها في تكريس التبعية أو توطينها كذلك الحرص علي السماح بتوزيع الصحف العربية في مختلف أرجاء العالم دون التقيد بالتقلبات السياسية التي تعيق المشاريع الاستراتيجية العربية بالإضافة إلى التعجيل باخراج مشروع الوكالة العربية للأنباء إلى حيز النور مع مرعاة اختيار كوادر إعلامية متخصصة للاشراف على إدارتها وتشغيلها وذلك ضماناً لتحجيم الدور الذي تقوم به وكالات الأنباء العالمية، وتكريس النفسية الإعلامية في الوطن العربي [٣٤].

المراجع

المراجـــع

١ـ أحمد كمال أبو المجد. وجهات نظر، ط٢، العدد ٣٤، القاهرة، ص١٤.

٢ـ عواطف عبد الرحمن. الإعلام العربي وتحديات العصر. الدراسات الإعلامية، العدد ٨٨، القاهرة ١٩٩٧، ص ٣٢.

٣ـ ليلى عبد المجيد. السياسات الاتصالية والإعلامية في الوطن العربي. دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٤٧.

٤ـ انشراح الشال. الإعلام الدولي عبر الأقمار الصناعية. دار الفكر، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٢.

٥ـ حسنين توفيق إبراهيم. مركز دراسات الوطن العربي. سلسلة أطروحات الدكتوراه، ١٧، بيروت ١٩٩٩، ص ٢٧٤.

٦ـ اندري غراتشوف. أخطبوط الإرهاب. دار التقدم، موسكو ١٩٨٩.

٧ـ جيمس بيكر: مذكرات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٠٧.

8- Halloran. The Communication and Society. Leciester 1979.
Journal of Communication Washington.

٩ـ أحمد الشاعر باسردة. علم الاجتماع الإعلامي، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ١٩٩٩، ص ٣٥.

Ali Hillal Dessuki. Islamic Resurgence in the Arab Wold.New York Praeger, 1982.

١٠ـ راسم الجمال. جعرافية العالم الاتصالية. كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٥.

١١ـ محمد نجيب الصايرة. الهيمنة الاتصالية المفهوم والمظاهر. مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، ١٩٩٠، ص ١٥٠ـ١٥٤.

١٢ـ محمد عبد الشفيع عيسى . مجلة العولمة . مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٥٥ .

١٣ـ حيدر إبراهيم . إشكالية الحركة الأصولية في الوطن العربي . مجلة العولمة . مركز البحوث العربية ، ٣٠٧ .

١٤ـ سليمان إبراهيم العسكري . إعلام العولمة . مجلة الوطن العربي ، الكويت ، عدد ٥١٧٧٢٠٠١ ، ص ٨ـ١٤ .

١٥ـ فريق العمل . حول العولمة والإعلام العربي . الدراسات الإعلامية ، عدد ٩٩ـ٢٠٠ ، ص ٥٩ .

١٦ـ الدور السياسي للإعلام العربي . مركز زايد للتنشيق والمتابعة ، الإمارات ، رؤيا تحليلية ٢٠٠٠ ، ص ٥٦ .

١٧ـ محمد سفر . الإعلام موقف نهاية للنشر والمكتبات ، جدة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٥ .

18- Antony Alium. Communication Imaye Journal of Communication, New York, 1995.

19- Boll Rokeagh Terr. Across the World Bock Shop, New York 1999.

20- Dinisten. Power and Agressire. Menistor University Journal, 1998.

21- Loerns. How we Treatment with our self Journal of Communication. New York, 1997.

٢١ـ صلاح الدين حافظ وآخرون . حرية الصحافة . مركز الإهرام للترجمة والنشر ، ج ٢ ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٢٥ .

٢٢ـ فردريك معتوق . الأساس الإعلامي والمجتمع الاستهلاكي . مجلة الفكر العربي المعاصر ، دار الاتحاد القومي ، بيروت ، ١٩٨٥ .